مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 (329 -314) الصفحات العدد الخامس – 2026 المجلد الحادي عشر

French Administration and the Restructuring of the Economic Structure in the Fezzan Region (1943–1951) : An Analytical Historical Study

Awatif Saeed Emhimmid Ali *
Department of History, Faculty of Arts, University of Sebha, Sebha, Libya
awa.amhimmid@sebhau.edu.ly

الإدارة الفرنسية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية في إقليم فزان(1943–1951م): دراسة تاريخية تحليلية

عواطف سعيد إمحمد علي *
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، سبها، ليبيا

Received: 06-06-2026	Accepted: 15-07-2026	Published: 25-07-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
يتناول هذا البحث الإدارة الفرنسية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية في إقليم فزان خلال الفترة (1943–1951م)، من خلال تحليل السياسات الاقتصادية التي طبقتها فرنسا في مجالات الزراعة والتجارة والنظام المالي والنقدي. وينطلق من فرضية أن هذه السياسات لم تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، بل هدفت إلى إعادة تنظيم اقتصاد الإقليم بما يخدم الأهداف الاستراتيجية الفرنسية وربطه بالمجال الاقتصادي في شمال أفريقيا. واعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى المصادر العربية والأجنبية والوثائق الفرنسية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه السياسة حققت تنظيمًا إداريًا محدودًا، لكنها لم تُحدث تحولًا اقتصاديًا جوهريًا في فزان.

الكلمات الدالة: فزان، الإدارة الفرنسية، الاقتصاد الاستعماري، التجارة الصحراوية، النظام المالي، التاريخ الاقتصادي.

Abstract
This study examines the French administration and the reshaping of the economic structure in the Fezzan Region during the period (1943–1951), focusing on the economic policies implemented by France in the fields of agriculture, trade, and the monetary and financial system. It argues that these policies were not primarily aimed at achieving independent economic development, but rather at reorganizing the local economy in accordance with French strategic interests and integrating Fezzan into the French economic sphere in North Africa. The study adopts a historical analytical approach based on Arabic and foreign sources, as well as French archival documents. It concludes that French policies achieved limited

administrative and financial organization but failed to produce a fundamental economic transformation in Fezzan.

Keywords: Fezzan; French Administration; Economic Policy; Colonial Economy; Trade; Financial System; Libyan Economic History.

المقدمة:

شكّلت الأقاليم الصحراوية في شمال أفريقيا مجالًا مهمًا للتنافس الاستعماري خلال النصف الأول من القرن العشرين، لما تمتلكه من أهمية استراتيجية ترتبط بموقعها الجغرافي وشبكات الاتصال التي تربط البحر المتوسط بعمق القارة الأفريقية. ويُعد إقليم فزان أحد أبرز هذه الأقاليم، إذ اكتسب أهمية خاصة بحكم موقعه الذي جعله حلقة وصل بين ليبيا وبلدان الساحل والصحراء، الأمر الذي جعله محل اهتمام القوى الاستعمارية، ولاسيما فرنسا وإيطاليا.

ومع تطورات الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاحتلال الإيطالي لفزان عام 1943م، دخلت القوات الفرنسية الحرة إلى الإقليم وفرضت إدارة عسكرية استمرت حتى عام 1951م. وخلال هذه المرحلة عملت الإدارة الفرنسية على إعادة تنظيم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، فلم تقتصر سياستها على الجوانب الإدارية والعسكرية، بل امتدت إلى قطاعات الإنتاج والتجارة والنظام المالي والنقدي، بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية في الصحراء الكبرى وربط الإقليم بالمجال الاقتصادي الفرنسي في شمال أفريقيا، وخاصة الجزائر.

وتنبع أهمية دراسة هذه المرحلة من كونها تمثل فترة انتقالية شهدت تحولات مهمة في البنية الاقتصادية لفزان، حيث سعت الإدارة الفرنسية إلى ضبط الموارد المحلية وتنظيم حركة التجارة والإيرادات المالية، مع بقاء الاقتصاد قائمًا على الزراعة الواحاتية والرعي والتجارة المحدودة. ومن هنا تركز هذه الدراسة على تحليل طبيعة هذه السياسات وبيان مدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية أو بأهداف السيطرة الاستعمارية.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية البحث من تناوله جانبًا اقتصاديًا من تاريخ فزان خلال الإدارة الفرنسية، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي مقارنة بالدراسات التي ركزت على الأبعاد السياسية والعسكرية. كما تكمن أهميته في محاولة فهم العلاقة بين السياسة الاستعمارية والبنية الاقتصادية المحلية، والكشف عن طبيعة التحولات التي شهدتها قطاعات الزراعة والتجارة والمالية خلال هذه المرحلة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت الإدارة الفرنسية في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية لإقليم فزان خلال الفترة (1943–1951م)، وهل اتجهت سياساتها نحو تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية أم جاءت في إطار أهداف استعمارية مرتبطة بالسيطرة والإدارة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

1. ما الأسس التي قامت عليها السياسة الاقتصادية للإدارة الفرنسية في إقليم فزان خلال الفترة (1943-1951)؟
2. كيف انعكست هذه السياسة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولاسيما الزراعة الثروة الحيوانية، والتجارة؟
3. ما أثر السياسة المالية والنقدية الفرنسية في إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي وربط فزان بالمجال الاقتصادي الفرنسي؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. دراسة الأسس العامة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في إقليم فزان خلال الفترة (1943- 1951)، وتحليل دوافعها وأهدافها.

2. تحليل أثر هذه السياسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولاسيما الزراعة والتجارة والنظام المالي والنقدي والضريبي.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإدارة الفرنسية والاقتصاد المحلي، وبيان مدى تأثير السياسات الفرنسية في بنية النشاط الاقتصادي في الإقليم.
4. تحديد حدود الطابع التنموي والسياسي للسياسات الاقتصادية الفرنسية، وبيان مدى ارتباطها بالأهداف السياسية والاستراتيجية والاستعمارية للإدارة الفرنسية.

المنهج المعتمد

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية في فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية، وتحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، بالاستناد إلى المصادر العربية والأجنبية، إضافة إلى الوثائق والتقارير الإدارية الفرنسية.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على إقليم فزان خلال الفترة الممتدة من عام 1943م، تاريخ دخول القوات الفرنسية الحرة إلى الإقليم، حتى عام 1951م، تاريخ استقلال ليبيا وانتهاء الإدارة الفرنسية.

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات تاريخ إقليم فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية، إلا أن معظمها ركز على الجوانب السياسية والعسكرية والإستراتيجية والعلاقات الفرنسية الليبية، في حين لم يحظَ الجانب الاقتصادي بدراسة متخصصة تجمع بين مختلف قطاعاته.

فقد تناول محمد رجائي سليم ريان في دراسته العلاقات الفرنسية الليبية: احتلال فرنسا لفزان بين 1943–1955م الأبعاد السياسية والإستراتيجية للاحتلال الفرنسي وأهداف فرنسا في الجنوب الليبي، بينما ركز أندري مارتال في دراسة فزان المحظور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي على التصورات الاستعمارية الفرنسية تجاه الإقليم. أما الأوضاع الاقتصادية، فقد تناولتها دراسة كلمنص جورج بندي طرزي، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي (1943–1952م)، ضمن إطار أوسع لدراسة الحكم العسكري، كما خصصت حنان سالم منصور في رسالتها الاحتلال الفرنسي لفزان 1943–1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جانبًا من دراستها للأوضاع الاقتصادية للإقليم.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها لم تتخذ السياسة الاقتصادية الفرنسية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية لفزان موضوعًا رئيسًا للدراسة، ولم تتناول بصورة متكاملة قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة والحرف والمالية والضرائب والسياسة النقدية. ومن هنا يأتي البحث الحالي لدراسة السياسة الاقتصادية الفرنسية في إقليم فزان خلال المدة (1943–1951م)، وتحليل أهدافها وأدواتها وحدود آثارها الاقتصادية، بالاعتماد على الوثائق والتقارير الرسمية والمصادر التاريخية ذات الصلة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإدارة الفرنسية لم تجعل التنمية الاقتصادية الشاملة هدفها الأساسي، وإنما عملت على إعادة تنظيم اقتصاد فزان بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية والإدارية، مع تنفيذ بعض الإجراءات الجزئية التي لم تؤدِّ إلى تحول اقتصادي جوهري.

هيكل البحث

ينقسم البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث رئيسية؛ يتناول التمهيد الأوضاع العامة لإقليم فزان قبل الإدارة الفرنسية، بينما يبحث المبحث الأول أسس السياسة الاقتصادية الفرنسية، ويتناول المبحث الثاني الزراعة والثروة الحيوانية، ويركز المبحث الثالث على التجارة والتحولات الاقتصادية، أما المبحث الرابع فيدرس المالية والضرائب والسياسة النقدية في الإقليم.

تمهيد:

إقليم فزان قبل الإدارة الفرنسية (حتى عام 1943م)

يُعد إقليم فزان أحد الأقاليم التاريخية الرئيسة في ليبيا، وقد اكتسب أهمية خاصة عبر تاريخه نتيجة موقعه الجغرافي الذي جعله حلقة وصل بين شمال أفريقيا وبلدان الساحل الأفريقي، وممرًا رئيسيًا لحركة القوافل التجارية العابرة للصحراء. وقد أسهم هذا الموقع في تشكيل طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، إذ لم تعتمد فزان على مورد اقتصادي واحد، بل قامت بنيتها الاقتصادية التقليدية على التفاعل بين الزراعة الواحية، وتربية الحيوانات، والنشاط التجاري المرتبط بشبكات القوافل الصحراوية (الدناصوري، 1967).

وفرضت البيئة الصحراوية طبيعة خاصة على اقتصاد الإقليم، فانتشار الواحات ومحدودية مصادر المياه جعلا الزراعة تعتمد على أساليب محلية دقيقة في استغلال الموارد المتاحة، حيث شكلت زراعة النخيل أساس النشاط الزراعي، إلى جانب زراعة الحبوب والخضروات وبعض المحاصيل الأخرى التي ارتبط إنتاجها بقدرة السكان على إدارة المياه وتنظيم عمليات الري. ولم تكن الواحة مجرد مجال زراعي، بل كانت وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة ارتبط بها الاستقرار السكاني ونمط الحياة المحلي (الدناصوري، 1967).

إلى جانب الزراعة، شكلت التجارة العابرة للصحراء أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية لفزان خلال فترات طويلة، إذ استفاد الإقليم من موقعه الوسيط بين مناطق المغرب العربي وبلدان وسط أفريقيا، فكانت مدنه وواحاته محطات رئيسة لحركة القوافل التي نقلت مختلف السلع، وأسهمت في ربط الإقليم بالمجالات الاقتصادية المحيطة به (تشايجي، 1993). غير أن هذه المكانة بدأت تتراجع تدريجيًا نتيجة التحولات التي شهدتها طرق التجارة الدولية، وانتقال جانب مهم من المبادلات إلى الطرق البحرية، إضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية أخرى أثرت في دور التجارة الصحراوية.

ومع بداية القرن العشرين دخل إقليم فزان مرحلة جديدة نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا، فقد أدى الاحتلال الإيطالي عام 1911م إلى إدخال الإقليم ضمن مشروع استعماري جديد اتسم بتركيز واضح على الجوانب العسكرية والأمنية، خاصة في المناطق الصحراوية ذات الأهمية الاستراتيجية. ولم تؤدِ هذه المرحلة إلى تطوير حقيقي للبنية الاقتصادية المحلية، إذ بقي النشاط الزراعي قائمًا على الوسائل التقليدية، بينما تراجعت أهمية النشاط التجاري نتيجة اضطراب الأوضاع الأمنية وتغير مسارات الحركة التجارية. وخلال فترة الاحتلال الإيطالي تعرض اقتصاد فزان لمزيد من الضغوط نتيجة آثار الصراع العسكري والسياسات الاستعمارية التي ركزت على تأمين السيطرة على الإقليم وربطه بالأهداف العسكرية الإيطالية (بروشين، 1988).

ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لإقليم فزان خلال أواخر الثلاثينيات، عززت السلطات الإيطالية وجودها العسكري في الجنوب الليبي، فأنشأت عددًا من النقاط العسكرية في أقصى المناطق الجنوبية، ومدّت بعض الطرق الترابية لربط هذه المواقع ببعضها، كما أقامت بنية أساسية لشبكات الاتصالات اللاسلكية بهدف تسهيل الاتصال بين الوحدات العسكرية. وفي إطار إعادة تنظيم الإدارة العسكرية، وحدت القوات المتمركزة جنوب منطقة هون وجعلتها تتبع مباشرة للحاكم العام في ليبيا "إيتالو بالبو"، ثم حولت السلطات الإيطالية منطقة هون في أواخر عام 1939م إلى منطقة عسكرية، وألحقت بها أربع مناطق هي: براك، وغات، ومرزق، والكفرة (الحنديري، 2018).

ويعكس هذا التنظيم أن الاهتمام الإيطالي بفزان انصب بدرجة كبيرة على الجوانب العسكرية والأمنية المرتبطة بموقع الإقليم الاستراتيجي، في حين ظل الاهتمام بتطوير القطاعات الاقتصادية المحلية محدودًا.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت فزان جزءًا من مسرح الصراع العسكري في شمال أفريقيا، الأمر الذي زاد من معاناة السكان وأثر في النشاط الاقتصادي، إذ تعرضت حركة التجارة للاضطراب، وتراجعت القدرة الإنتاجية للسكان نتيجة ظروف الحرب ونقص الموارد. وفي عام 1943م انتقلت السيطرة على الإقليم إلى القوات الفرنسية الحرة، لتبدأ مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تنظيم الإدارة والاقتصاد وفق رؤية استعمارية مختلفة (بيشون، 1991؛ ديغول، 1964).

وقد ورثت الإدارة الفرنسية إقليمًا يعاني من محدودية الإمكانات الاقتصادية، وتراجع النشاط التجاري، واعتماد غالبية السكان على اقتصاد محلي تقليدي يرتكز على الزراعة والرعي، وهي أوضاع تشكلت نتيجة عوامل طبيعية وسياسية واقتصادية تراكمت خلال العقود السابقة، ولاسيما في السنوات الأخيرة من الاحتلال الإيطالي والحرب العالمية الثانية (القائد العسكري الإيطالي بمدينة غات، 1324هـ).

من ثم، فإن دراسة السياسة الاقتصادية الفرنسية في إقليم فزان لا يمكن فصلها عن طبيعة الأوضاع التي كان عليها الإقليم قبل عام 1943م، فقد شكلت محدودية الموارد، وتراجع النشاط التجاري، وضغط البنية الإنتاجية، عوامل أساسية أثرت في طبيعة السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية بعد دخولها الإقليم. وعليه، فإن تحليل أسس السياسة الاقتصادية الفرنسية خلال الفترة (1943–1951م) يقتضي فهم الظروف التي ورثتها هذه الإدارة، والآليات التي اعتمدتها في إعادة تنظيم الموارد والأنشطة الاقتصادية بما يتفق مع أهدافها الإدارية والاستعمارية.

المبحث الأول: أسس السياسة الاقتصادية للإدارة الفرنسية في إقليم فزان (1943–1951م)

شكل انتقال إدارة إقليم فزان إلى السلطات الفرنسية عام 1943م نقطة تحول في تاريخ الإقليم الاقتصادي، إذ واجهت الإدارة الجديدة واقعًا اقتصاديًا اتسم بمحدودية الموارد، وضعف البنية الإنتاجية، وهيمنة الأنشطة الاقتصادية التقليدية، الأمر الذي جعل إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي إحدى أولوياتها خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت استقلال ليبيا.

وتكشف التقارير الفرنسية التي أُعدت عقب دخول القوات الفرنسية إلى فزان عن تصور الإدارة الجديدة للأوضاع الاقتصادية التي ورثتها، إذ وصفت إحدى الوثائق حالة الإقليم بأنها نتيجة «تدهور طويل أصاب خاصة التجارة العابرة للصحراء(Gouvernement Général de l'Algérie, 1946) « ...، مشيرة إلى أن الاحتلال الإيطالي «لم يترك في هذا الإقليم بعد فترة طويلة من الإقامة سوى طرق استراتيجية أُنشئت تحسبًا لحرب ضد فرنسا .(Gouvernement Général de l'Algérie, 1946) «ولا ينبغي التعامل مع هذا الوصف الفرنسي بوصفه صورة محايدة تمامًا، إذ يعكس في جانب منه رؤية استعمارية هدفت إلى إبراز ضعف المرحلة السابقة وإظهار الإدارة الفرنسية باعتبارها قادرة على إعادة التنظيم والإصلاح. ومع ذلك، تبقى هذه الوثائق ذات قيمة تاريخية مهمة؛ لأنها تقدم معلومات عن طبيعة المشكلات الاقتصادية التي واجهت الإقليم، خاصة ضعف النشاط التجاري، ومحدودية وسائل الإنتاج، والحاجة إلى تنظيم الموارد المحلية. ومن ثم، انصبت أولويات فرنسا في المرحلة الأولى على إعادة تنظيم الإدارة وإحكام السيطرة على المجال الاقتصادي، أكثر من توجهها نحو تنفيذ برامج تنموية شاملة، وهو ما انعكس لاحقًا على طبيعة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها خلال سنوات إدارتها للإقليم.

وقد أكدت الدراسات الحديثة هذه الصورة التي عكستها الوثائق الفرنسية، إذ ذهبت إلى أن السنوات الأولى من الإدارة الفرنسية اتسمت بتركيز واضح على تثبيت السلطة وإعادة تنظيم الإقليم قبل الشروع في أي إصلاحات اقتصادية واسعة. وتنسجم هذه الصورة مع ما أشار إليه المولدي الأحمر في دراسته حول فزان كما شاهده الفرنسيون غداة الاحتلال، إذ أوضح أن الاهتمام الفرنسي بالإقليم ارتبط منذ البداية بمحاولة دراسة خصائصه الجغرافية والبشرية والاجتماعية، بما يسمح بفهم بنيته الداخلية وتسهيل عملية إدارته (الأحمر، 2009). وفي الاتجاه نفسه، تكشف مذكرة جاك فريمو حول الاحتلال الفرنسي لفزان أن المرحلة الأولى من الوجود الفرنسي اتسمت بتركيز واضح على تثبيت السيطرة وتنظيم الإدارة، قبل الانتقال إلى معالجة مختلف الملفات المتعلقة بالإقليم .(Frémeaux, n.d.) ويشير ذلك إلى أن السياسة الفرنسية في بدايتها كانت ذات طبيعة إدارية–عسكرية، ثم تطورت لاحقًا إلى سياسات أكثر ارتباطًا بتنظيم مختلف القطاعات.

وانطلاقًا من هذا الواقع، يتضح أن الإدارة الفرنسية تعاملت مع فزان بوصفه إقليمًا يحتاج إلى إعادة ضبط إداري وسياسي قبل أي معالجة اقتصادية متخصصة، وأن تقييمها للأوضاع التي ورثتها شكّل الأساس الذي انطلقت منه سياساتها اللاحقة. وقد ظهر هذا التوجه في طبيعة النظام الإداري الذي أقامته فرنسا في الإقليم، إذ لم تُفصل إدارة الشؤون الاقتصادية عن الإطار السياسي والعسكري الذي حكم وجودها منذ البداية. فقد جاءت

الإدارة الفرنسية في مرحلة انتقالية اتسمت باستمرار ظروف الحرب العالمية الثانية، وبحاجة السلطة الجديدة إلى تثبيت نفوذها وتنظيم علاقتها بالمجتمع المحلي قبل الانتقال إلى تطبيق سياسات أكثر تفصيلًا في مختلف المجالات.

وقد اعتمدت فرنسا في إدارة فزان على نظام عسكري– إداري، حافظ على حضور السلطة المباشرة، مع الاستفادة من بعض الترتيبات المحلية والشخصيات المؤثرة داخل المجتمع الفزاني. ويشير المنصف وناس إلى أن العلاقة بين الإدارة الفرنسية والقوى المحلية، ومنها أسرة سيف النصر، كانت جزءًا من أسلوب الإدارة الفرنسية في التعامل مع البنية الاجتماعية للإقليم؛ إذ سعت إلى توظيف هذه العلاقات لضمان الاستقرار وتسهيل ممارسة السلطة (وناس، 2009). ويعكس ذلك أن توظيف القوى المحلية شكل أحد مرتكزات السياسة الإدارية الفرنسية لإحكام السيطرة على إقليم فزان، بما ينسجم مع رؤيتها الاستراتيجية للإقليم ضمن مشروعها الاستعماري في الصحراء الكبرى.

وتؤكد دراسة أندري مارتال حول فزان في المخيال الإمبراطوري الفرنسي هذه الرؤية: إذ تبين أن الإقليم احتل مكانة خاصة في التصور الفرنسي للصحراء الكبرى، فلم يكن مجرد منطقة جغرافية خاضعة للإدارة، بل مجالًا ارتبط بتصورات سياسية وأهداف استراتيجية أوسع حول النفوذ الفرنسي في أفريقيا (مارتال، 2009). ويُفسر ذلك أن احتلال فرنسا لإقليم فزان لم يكن مجرد إجراء فرضته ظروف الحرب العالمية الثانية، بل جاء امتدادًا لسياسة فرنسية طويلة تجاه الصحراء الكبرى، تشكلت ملامحها منذ أواخر القرن التاسع عشر في إطار التنافس الدولي على مناطق النفوذ الأفريقية. فقد أولت فرنسا أهمية خاصة للمجال الصحراوي باعتباره حلقة وصل بين مستعمراتها في شمال أفريقيا ووسطها، مما جعل السيطرة على فزان جزءًا من مشروعها الاستراتيجي الرامي إلى تأمين هذا الامتداد الجغرافي. ويشير عبد الرحمن تشايجي إلى أن الصحراء الكبرى مثلت أحد المحاور الرئيسة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، إذ ارتبطت السيطرة عليها بضمان الاتصال بين المستعمرات، وتأمين طرق الحركة والتبادل، وتعزيز النفوذ الفرنسي في أفريقيا (تشايجي، 1993).

وتؤكد الوثائق الفرنسية الرسمية هذا التوجه؛ إذ أوضح تقرير المؤتمر الوزاري حول الوضع القانوني لفزان، المنعقد في 28 فبراير 1947م، أن الإقليم يمثل أهمية استراتيجية بالنسبة لفرنسا، ودعا إلى ربطه إداريًا بالجزائر لضمان أمن الأقاليم الصحراوية والمحافظة على استمرارية خطوط الاتصال بين مستعمراتها في البحر المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء. كما أكدت الوثيقة ضرورة الإبقاء على وحدة المجال الصحراوي والسكان المرتبطين به، بما يخدم استقرار النفوذ الفرنسي ويعزز قدرته على إدارة المنطقة بصورة موحدة (Archives du Ministère des Affaires Étrangères, 1947). ولم تقتصر مبررات الوثيقة على الاعتبارات السياسية والعسكرية، بل استندت كذلك إلى رؤية جغرافية صاغها الجغرافي الفرنسي جان ديسبوا، إذ اعتبرت أن الامتداد الطبيعي لحركة السكان والتنقلات والتبادل في فزان يتجه نحو الجزائر أكثر من غيرها، وأن هذا الترابط الجغرافي والاجتماعي يبرر إدماج الإقليم ضمن المجال الإداري الجزائري. ويكشف هذا الاستناد إلى الدراسات الجغرافية عن توظيف المعرفة العلمية في دعم التوجهات السياسية والإدارية للإدارة الفرنسية.(Despois, 1946)

وتنسجم هذه المعطيات مع ما توصل إليه محمد رجائي سليم ريان، الذي يرى أن تمسك فرنسا بفزان لم يكن مرتبطًا فقط بإدارة الإقليم خلال فترة الاحتلال، وإنما جاء في إطار استراتيجية هدفت إلى ترسيخ نفوذها في جنوب ليبيا وربطه بمنظومتها الاستعمارية في الصحراء الكبرى، وهو ما انعكس على طبيعة السياسات التي اتبعتها في مختلف المجالات (ريان، 1989). كما يذهب بيار نوال دونيي إلى أن فزان احتل موقعًا مهمًا في الرؤية الفرنسية، ليس بسبب موارده الاقتصادية المحدودة، وإنما لما مثله من قيمة استراتيجية واجتماعية داخل المشروع الفرنسي في الصحراء، الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية تسعى إلى إعادة تنظيم الإقليم بما ينسجم مع أهدافها الإقليمية الأوسع (دونيي، 2009).

ومن خلال المقارنة بين الوثائق الرسمية والدراسات الحديثة، يرى الباحث أن السياسة الفرنسية في فزان لم تنطلق من اعتبارات اقتصادية بحتة، بل تأسست على رؤية استراتيجية هدفت إلى تأمين المجال الصحراوي

وإحكام السيطرة عليه. ومن ثم، فإن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية خلال الفترة (1943–1951م) كانت جزءًا من مشروع استعماري أشمل، استُخدمت فيه الإدارة والاقتصاد بوصفهما أداتين لترسيخ النفوذ السياسي وضمان استمراره، أكثر من كونهما وسيلتين لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية داخل الإقليم.

وخلاصة ذلك أن الأسس التي قامت عليها السياسة الاقتصادية الفرنسية في فزان اتجهت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد القائم بما يخدم متطلبات الإدارة الاستعمارية، أكثر من سعيها إلى بناء اقتصاد محلي مستقل. وقد انعكست هذه الأسس بصورة مباشرة على السياسات التي اتبعتها فرنسا في الزراعة والثروة الحيوانية، ثم في التجارة والمالية وهو ما تتناوله المباحث التالية.

المبحث الثاني: الزراعة والثروة الحيوانية والتحولات الاقتصادية في إقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية (1943–1951م)

شكلت الزراعة والثروة الحيوانية الركيزة الأساسية للاقتصاد المحلي في إقليم فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية، إذ ارتبطت حياة السكان منذ زمن طويل بالواحات ومصادر المياه المحدودة التي فرضتها طبيعة البيئة الصحراوية. ولم تكن الزراعة مجرد نشاط إنتاجي لتوفير الغذاء، بل كانت نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا متكاملًا ارتبط بالاستقرار السكاني وبطرق استغلال الموارد المتاحة، في حين مثلت تربية الحيوانات عنصرًا مساعدًا في توفير مصادر الدخل والغذاء ووسائل النقل داخل الإقليم.

وعندما تسلمت الإدارة الفرنسية إدارة فزان عام 1943م، وجدت قطاعًا زراعيًا يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرات المحلية والوسائل التقليدية، إذ تركز النشاط الزراعي في الواحات التي وفرت شروط الاستقرار وسط البيئة الصحراوية. ويشير الدناصوري إلى أن الزراعة كانت المورد الأساسي لحياة سكان فزان، خاصة بعد تراجع أهمية تجارة العبور الصحراوية، حيث أصبحت الواحات تمثل مركز النشاط الاقتصادي للسكان. كما أوضح أن المناطق التي لا تعتمد على زراعة النخيل ارتبط إنتاجها الزراعي بمياه الآبار التي كانت تستخرج بوسائل تقليدية، الأمر الذي جعل الإنتاج مرتبطًا بقدرة السكان على استغلال مصادر المياه المحدودة (الدناصوري، 1967).

عرفت الزراعة في إقليم فزان إنتاج عدد من المحاصيل، كان أبرزها التمور والحبوب، ولاسيما القمح والشعير، إلى جانب الذرة وبعض الخضروات. وقد ارتبط النشاط الزراعي بموسمين؛ موسم شتوي لزراعة الحبوب، وموسم صيفي لزراعة الذرة والخضروات، واحتلت زراعة النخيل مكانة محورية في الاقتصاد الزراعي، إذ لم تكن مصدرًا رئيسًا للغذاء فحسب، بل شكلت الأساس الذي قامت عليه زراعة المحاصيل الأخرى وأسهمت في تنشيط التبادل التجاري المحلي. إلا أن قسوة المناخ الصحراوي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وضعف وسائل الري والتقنيات الزراعية، أدت إلى انخفاض الإنتاج وتوجيهه في معظمه لتلبية الاحتياجات المحلية، مع محدودية القدرة على تحقيق فائض تجاري (الدناصوري، 1967).

وتوضح الإحصاءات المتوفرة عن نهاية فترة الإدارة الفرنسية محدودية المساحات الزراعية المستغلة، فقد بلغت مساحة الأراضي المروية في الإقليم عام 1951م نحو (2711) هكتارًا، منها حوالي (120) هكتارًا مزروعة بالنخيل، وتوزعت هذه الأراضي في الواحات الرئيسة مثل الجفرة، ووادي الشاطئ، ووادي الحياة، وغات (الحجاجي، 1989). ويكشف هذا الوضع أن الاقتصاد الزراعي في فزان كان اقتصاد واحات بالدرجة الأولى، إذ لم تكن المشكلة الأساسية في غياب الخبرة الزراعية لدى السكان، وإنما في القيود التي فرضتها البيئة ونقص الوسائل التقنية والمالية اللازمة للتوسع في الإنتاج. ومن ثم فإن أي سياسة تهدف إلى تطوير الزراعة كان عليها أن تبدأ من معالجة مشكلة المياه وتحسين وسائل الإنتاج.

أما زراعة النخيل فقد ظلت تمثل أهم ثروة زراعية في الإقليم، وتشير بعض التقديرات إلى وجود أعداد كبيرة من أشجار النخيل قدرت بنحو عشرة ملايين نخلة، وهو ما يعكس أهمية هذا المحصول في الحياة الاقتصادية. إلا أن وفرة الإنتاج لم تكن كافية لتحويل التمور إلى مصدر اقتصادي واسع، فقد واجهت عملية تسويقها صعوبات مرتبطة بالنقل وجودة بعض الأنواع وظروف الأسواق الخارجية. وقد أشار مندوب الأمم المتحدة

أدريان بلت إلى أن صعوبات النقل وضعف القدرة على التصدير حدّا من الاستفادة الاقتصادية من إنتاج التمور عام 1949م (بلت، 2020). ويبرز من ذلك أن مشكلة الزراعة في فزان لم تكن مرتبطة بالإنتاج وحده، بل ارتبطت كذلك بغياب البنية الاقتصادية المساندة، فالمحصول الزراعي مهما بلغت أهميته يحتاج إلى وسائل نقل وتسويق حتى يتحول إلى مصدر للتنمية، وهو ما ظل محدودًا خلال فترة الإدارة الفرنسية.

وإلى جانب مشكلات الإنتاج والتسويق، ارتبط النشاط الزراعي في فزان بأوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة بالنسبة للفئات العاملة في القطاع الزراعي، ولا سيما الجبّادين، وهم العمال المسؤولون عن استخراج المياه من الآبار التي قامت عليها الزراعة الواحية.

فقد أشارت التقارير الفرنسية المقدمة إلى الأمم المتحدة إلى أن هذه الفئة كانت تعيش في ظروف معيشية قاسية، إذ ارتبطت بعلاقات اقتصادية غير متكافئة مع أصحاب الأراضي، وكانت تحصل على نسبة من المحصول مقابل عملها، إلا أن هذه العوائد لم تكن كافية لتوفير مستوى معيشي مستقر (الأمم المتحدة، 1950). ويكشف ذلك أن محدودية الزراعة في فزان لم تكن نتيجة العوامل الطبيعية فقط، بل ارتبطت أيضًا بطبيعة العلاقات الإنتاجية داخل الواحات وضعف أوضاع القوى العاملة الزراعية.

وفي مجال الثروة الحيوانية، مثّلت تربية الإبل والأغنام والماعز أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة لدى سكان فزان، خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية التي حدّت ظروفها الطبيعية من إمكانات التوسع الزراعي. وقد ارتبط النشاط الرعوي بطبيعة البيئة المحلية وأنماط الاستقرار والتنقل، إذ وفرت الحيوانات مصادر للغذاء والمواد الأولية، كما أدت الإبل دورًا بارزًا في النقل وربط الواحات بمسالك التجارة الصحراوية داخل الإقليم وخارجه. ويشير جان ديسبوا إلى أن تربية الحيوانات في فزان كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظام الحياة الواحي والقبلي، حيث شكلت موردًا مساعدًا إلى جانب الزراعة، خاصة في المناطق التي تعتمد على الرعي والتنقل الموسمي.(Despois, 1946)

ومع ذلك، بقي النشاط الرعوي قائمًا على أساليب تقليدية ولم يحظَ ببرامج تطوير واسعة خلال فترة الإدارة الفرنسية، إذ انصب الاهتمام الأكبر على الزراعة باعتبارها القطاع الأكثر ارتباطًا باستقرار السكان وتوفير الاحتياجات الأساسية. ويرى الباحث أن محدودية الاهتمام بالثروة الحيوانية تكشف أن السياسة الاقتصادية الفرنسية تعاملت مع القطاعات المحلية وفق أهميتها الإدارية المباشرة، وليس وفق رؤية متكاملة لتطوير الاقتصاد الفزاني بمختلف مكوناته.

وفي ضوء الأهمية التي اكتسبها النشاط الزراعي في إقليم فزان، اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تبني مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على استمراره وضمان استقرار الاقتصاد المحلي، أكثر من سعيها إلى إحداث تحول جذري في بنيته. ومن أبرز هذه الإجراءات اعتماد نظام القروض الزراعية، في ظل ما كان يعانيه المزارعون من ضعف الإمكانات المالية وارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي حد من قدرتهم على استغلال أراضيهم بصورة منتظمة. لذلك عملت الإدارة على تقديم قروض زراعية، وتوفير بعض المستلزمات الأساسية، مثل الأدوات الزراعية والبذور، إلى جانب التدخل في مجال المياه والري، بهدف مساعدة المزارعين على مواصلة النشاط الزراعي والمحافظة على استمرارية الدورة الزراعية والإنتاج (منصور، 2003).

جدول رقم (1): القروض الزراعية المقدمة للمزارعين في إقليم فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية (1943–1951م) (الأمم المتحدة، 1950)

1945	1946	1947	1948	1949
1500000فرنكا	1700000فرنكا	3000000فرنكا	3000000فرنكا	3000000فرنكا

وتوضح بيانات الجدول أن القروض الزراعية مثلت إحدى وسائل التدخل الفرنسي في القطاع الزراعي، إذ ساعدت المزارعين على توفير بعض مستلزمات الإنتاج والتخفيف من الصعوبات التي واجهوها خلال السنوات الأولى من الإدارة الفرنسية. غير أن محدودية هذه القروض تشير إلى أنها لم تكن جزءًا من خطة شاملة لتطوير الزراعة، بل جاءت بهدف الحفاظ على استمرارية الإنتاج واستقرار الاقتصاد المحلي. لذلك ظل

تأثيرها محدودًا، حيث عالجت مشكلات مباشرة للمزارعين دون معالجة العوامل البنيوية التي أعاقت تطور الزراعة، مثل نقص المياه وضعف الوسائل التقنية وصعوبات التسويق.
ولم يقتصر التدخل الفرنسي على تقديم الدعم المالي، بل امتد إلى توفير بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي، ولا سيما القمح والشعير المخصصين للبذار، من خلال نظام القروض العينية الذي اعتمدته الإدارة الفرنسية لمساعدة المزارعين على استغلال الأراضي واستمرار الإنتاج الزراعي، خاصة في ظل محدودية الموارد (Palmieri, 2015).
ويبين الجدول الآتي كميات القمح والشعير التي قدمتها الإدارة الفرنسية للمزارعين خلال سنوات الإدارة الفرنسية، بما يعكس حجم هذا النوع من الدعم وتطوره.

جدول رقم (2):

كميات القمح والشعير التي تم إقراضها للمزارعين خلال سنوات الإدارة الفرنسية (1943–1951م) (الأمم المتحدة، 1950).

السنة	1945	1946	1947	1948	1949
القمح	472000	978000	2226000	2120000	2650000
الشعير	110000	202000	675000	6000000	7000000
المجموع	3350000	582000	1108000	2901000	2720000

وتشير بيانات الجدول إلى أن الإدارة الفرنسية اعتمدت القروض العينية وسيلة لدعم النشاط الزراعي، إلا أن محدودية الكميات المقدمة تشير إلى أن هذا الدعم استهدف المحافظة على استمرارية الإنتاج أكثر من إحداث تنمية زراعية شاملة. وقد أسهمت القروض في التخفيف من بعض الصعوبات التي واجهت المزارعين، لكنها لم تعالج المشكلات الأساسية التي أعاقت تطور الزراعة، مثل محدودية الموارد المائية، وضعف الوسائل التقنية، وصعوبات التسويق.
وعلى الرغم من هذا الدعم، ظلت مشكلة المياه العامل الرئيس أمام تطور الزراعة في فزان، إذ لم تكن محدودية الأراضي الزراعية هي المشكلة الأساسية، وإنما نقص مصادر المياه وضعف وسائل استخراجها واستغلالها. لذلك اتجهت الإدارة الفرنسية إلى حفر آبار جديدة، وتحسين بعض الآبار القائمة، وتجهيزها بالمضخات والأنابيب، ولاسيما في المناطق الزراعية الرئيسة مثل سبها ووادي الشاطئ ومرزق (منصور، 2003).
وتشير التقارير الفرنسية إلى أن عدد الآبار التي أُنجزت أو طُورت حتى نهاية عام 1949م بلغ نحو (41) بئرًا، مع استمرار أعمال الحفر والتجهيز خلال عام 1950م، خاصة في سبها، ووادي الشاطئ، ومرزق (الأمم المتحدة، 1950). وقد أسهم ذلك في تحسين استغلال الموارد المائية، الأمر الذي انعكس على زيادة إنتاج الحبوب من نحو (11800) قنطار عام 1949م إلى حوالي (50000) قنطار عام 1950م (منصور، 2003).
ويكشف هذا الارتفاع أثر تحسين مصادر المياه في زيادة الإنتاج الزراعي، إلا أن هذا التحسن ظل محدودًا، لارتباطه بإجراءات جزئية لم تحدث تحولًا جوهريًا في بنية القطاع الزراعي، بل أسهمت في المحافظة على استمرارية الإنتاج أكثر من إحداث تنمية زراعية شاملة.
تُظهر دراسة الزراعة والثروة الحيوانية في إقليم فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية أن تدخل السلطات الفرنسية انحصر في تحسين بعض عناصر الإنتاج ومعالجة المشكلات الأكثر إلحاحًا، خاصة في مجال الري وتوفير مستلزمات الزراعة، دون أن يرتقي إلى مشروع شامل لإعادة بناء الاقتصاد الزراعي والرعوي. ورغم ما حققته هذه الإجراءات من تحسن نسبي في بعض المؤشرات الإنتاجية، فإن أثرها بقي محدودًا بسبب قصر مدة الإدارة الفرنسية، وضعف الإمكانات، والقيود الطبيعية التي فرضتها البيئة الصحراوية.
وبذلك اتسمت السياسة الفرنسية بطابع إداري أكثر منه تنمويًا؛ إذ ركزت على إدارة الموارد المتاحة والحفاظ على استمرارية النشاط الزراعي والرعوي دون إحداث تحول هيكلي مستدام في اقتصاد الإقليم.

المبحث الثالث: تحولات النشاط التجاري في إقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية (1943–1951م)

مثّل النشاط التجاري أحد المكونات الأساسية في اقتصاد إقليم فزان عبر تاريخه، مستفيدًا من موقعه الجغرافي الذي جعله حلقة وصل بين شمال أفريقيا وبلدان الساحل والصحراء، وممرًا رئيسيًا لحركة القوافل التجارية العابرة للصحراء. وقد ارتبط هذا النشاط بالزراعة الواحية ارتباطًا وثيقًا؛ إذ وفرت الزراعة جانبًا مهمًا من السلع المتداولة، وفي مقدمتها التمور، في حين أتاحت التجارة للسكان الحصول على السلع التي لم تكن البيئة المحلية قادرة على إنتاجها، وأسهمت في ربط الواحات الفزانية بمحيطها الإقليمي.(Despois, 1946)

وقد أدت مدن مثل مرزق وغات وزويلة دورًا مهمًا في استقبال القوافل القادمة من شمال أفريقيا وبلدان الساحل الأفريقي، وربط المراكز التجارية الواقعة شمال الصحراء وجنوبها. وكانت القوافل تحمل التمور والملح والجلود والماشية وبعض المنتجات المحلية، مقابل المنسوجات والمواد الغذائية والسلع المصنعة القادمة من مناطق شمال أفريقيا وبلدان جنوب الصحراء (الحنديري، 2018؛ ريان، 1989).

وتشير الدراسات الجغرافية والتاريخية إلى أن التفاعل بين النشاط الزراعي والحركة التجارية شكل أساسًا مهمًا للحياة الاقتصادية في فزان، قبل أن تتأثر مكانة الإقليم بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة(Despois, 1946 ؛ ريان، 1989). فقد أدى تحول جانب من التجارة العالمية نحو الموانئ البحرية، وإلغاء تجارة الرقيق، واتساع السيطرة الاستعمارية الأوروبية على مناطق أفريقيا الداخلية، إلى إضعاف شبكات التجارة الصحراوية التقليدية. كما أسهمت الحدود والإجراءات الرقابية التي فرضتها القوى الاستعمارية على حركة السكان والسلع في الحد من حرية انتقال القوافل (زيادة، 1958).

ومع دخول الاحتلال الإيطالي إلى ليبيا سنة 1911م، تعرض النشاط التجاري في فزان لمزيد من التراجع نتيجة اضطراب الأوضاع الأمنية وتغير مسارات الحركة التجارية، في الوقت الذي ركزت فيه السلطات الإيطالية على تثبيت السيطرة العسكرية وربط الإقليم بالأهداف الاستراتيجية. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ازدادت هذه الأوضاع صعوبة بسبب العمليات العسكرية وتعطل طرق النقل، مما أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية وتراجع نشاط الأسواق المحلية (بروشين، 1988).

وعندما دخلت الإدارة الفرنسية إلى فزان سنة 1943م، كانت أمام اقتصاد فقد جانبًا كبيرًا من مقوماته التجارية التقليدية، ولم تكن بصدد إدارة نظام تجاري مزدهر، بل التعامل مع قطاع تأثر بمرحلة طويلة من التراجع والانكماش. وقد شكل هذا الواقع الخلفية التي انطلقت منها الإدارة الفرنسية في تنظيم النشاط التجاري وفق أهدافها الاقتصادية والإدارية خلال المرحلة اللاحقة.

وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي، اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تنظيم النشاط التجاري في الإقليم وفق أهدافها الاقتصادية والإدارية، مع التركيز على الموارد المحلية القابلة للتسويق، وفي مقدمتها التمور التي مثلت أهم المنتجات الزراعية والتجارية في فزان. فقد احتلت التمور مكانة مهمة في اقتصاد الإقليم باعتبارها محصولًا غذائيًا رئيسيًا ومواردًا تجاريًا أساسيًا، ولذلك ارتبط تسويقها بالأسواق المجاورة، ولا سيما الجزائر وتونس.

وتشير التقارير الإدارية الفرنسية إلى أن تجارة التمور كانت من أهم مجالات النشاط التجاري خلال هذه المرحلة، إلا أنها تأثرت بتقلبات الإنتاج وظروف السوق؛ فقد تراوح سعر الكيلوغرام بين 10 و23 فرنكًا سنة 1947م، ثم انخفض إلى نحو 10 فرنكات سنة 1948م، واستمر انخفاضه خلال سنة 1949م نتيجة تغير ظروف العرض والطلب (الأمم المتحدة، 1950). ويشير ذلك إلى استمرار أهمية التمور في النشاط التجاري، مع تأثر قيمتها التجارية بظروف التسويق والأسواق الخارجية.

ولم تقتصر التجارة الخارجية في فزان على التمور، إذ اعتمدت صادرات الإقليم على عدد محدود من المنتجات، كان من أبرزها التمور والنترون، في حين شملت أهم الواردات المواد الغذائية والمنسوجات والسلع الضرورية التي لم يكن الإقليم قادرًا على إنتاجها محليًا. وبحكم عدم وجود موانئ في الإقليم، اقتصر نقل البضائع على الطرق البرية، واستمرت هذه السمة خلال فترة الإدارة الفرنسية. وتشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع قيمة صادرات فزان من نحو 17.5 مليون فرنك جزائري سنة 1945م إلى 31.4 مليون فرنك سنة 1949م، كما ارتفعت قيمة الواردات من نحو 34.5 مليون فرنك جزائري إلى 66.7 مليون فرنك خلال الفترة

نفسها، وكانت المواد الغذائية والمنسوجات من أهم الواردات، وقد جاء جزء كبير منها من تونس (طرزي، 1973).

وتكشف هذه البيانات عن تنامي حركة التبادل التجاري خلال هذه السنوات، إلا أن ذلك لم يصاحبه تنوع كبير في القاعدة الإنتاجية المحلية؛ إذ ظلت الصادرات تعتمد على عدد محدود من المنتجات، في حين اعتمد الإقليم على استيراد جانب مهم من احتياجاته الأساسية.

وفي إطار تنظيم استيراد السلع الأساسية وتوزيعها، تركت الإدارة الفرنسية في بداية الأمر هذه المهمة إلى مجموعة من التجار الفزانيين، وتكوّن رأس مالها من خمسة ملايين فرنك جزائري قدمها التجار الفزانيون، وخمسة ملايين أخرى قدمتها حكومة الجزائر العامة، كما قدمت الإدارة العسكرية الفرنسية قروضًا سنوية قابلة للتجديد بلغت عشرة ملايين فرنك. غير أن هذه المجموعة حُلّت سنة 1951م، وأُنشئت بدلًا منها هيئة جديدة عُرفت باسم الشركة التجارية لفزان وتشاد، برأس مال بلغ عشرين مليون فرنك، وضمت أربعة مساهمين فزانيين بلغت قيمة أسهمهم 3,700,000 فرنك، واقتصرت مهمتها على استيراد السلع الرئيسية إلى فزان وتشاد وتوزيعها (كيناسيد، 1951). وتوضح هذه الإجراءات أن الإدارة الفرنسية سعت إلى تنظيم حركة السلع الأساسية من خلال ترتيبات تجارية اعتمدت على مساهمة التجار المحليين، إلى جانب التمويل والدعم المقدم من السلطات الفرنسية، وهو ما جعل جزءًا من النشاط التجاري مرتبطًا بالإطار الاقتصادي الذي فرضته الإدارة خلال هذه المرحلة.

ولم تقتصر حركة التجارة خلال فترة الإدارة الفرنسية على العلاقات الخارجية، بل استمرت المبادلات التجارية بين فزان وبقية الأقاليم الليبية. فقد نشطت حركة التجارة بين طرابلس وبرقة بعد إلغاء الامتيازات الجمركية بين الإقليمين؛ حيث كانت برقة تستورد من طرابلس عددًا من المواد الغذائية، مثل الشاي والسكر والأرز والزيت والتبغ، إلى جانب بعض الفواكه والخضروات، في حين كانت تصدر إليها الحيوانات. كما استمر التبادل التجاري بين طرابلس وفزان، فكانت فزان تصدر إليها التمور والنترون، بينما كانت تستورد منها الخضروات والفواكه وبعض المواد الغذائية (طرزي، 1973).

وتوضح هذه المعطيات استمرار الروابط التجارية بين فزان وبقية الأقاليم الليبية، رغم تأثرها بالظروف السياسية والإدارية والقيود المفروضة على حركة السلع والأفراد. وفي الوقت نفسه، عملت الإدارة الفرنسية على تعزيز ارتباط الإقليم بالأسواق الواقعة ضمن مجالها الاقتصادي، ولا سيما الجزائر وتونس، من خلال تنظيم حركة الاستيراد والتصدير وإخضاعها لإجراءات إدارية ورقابية.

وتشير بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية إلى أن هذا التوجه جاء في إطار سياسة أوسع هدفت إلى "إعادة تنظيم المجال الاقتصادي الصحراوي ضمن الفضاء الفرنسي في شمال أفريقيا (Archives Nationales d'Outre-Mer [ANOM], 1948)." ومن ثم، لم تكن السياسة التجارية الفرنسية مجرد تنظيم لحركة السلع، بل ارتبطت أيضًا بإعادة توجيه جزء من النشاط الاقتصادي للإقليم نحو المجال الفرنسي.

كما امتد هذا التوجه إلى المجال النقدي، إذ أدى اعتماد الفرنك الجزائري في التعاملات التجارية إلى ربط جانب من النشاط الاقتصادي لفزان بالمجال المالي الفرنسي، خاصة في ظل غياب مؤسسة مصرفية محلية مستقلة (زيادة، 1958). أما التجارة الداخلية، فقد ظلت محدودة مقارنة بالتجارة الخارجية، واعتمدت بصورة أساسية على الأسواق المحلية والتبادل بين الواحات، مع استمرار المقايضة في بعض المناطق. وكانت المنتجات الزراعية، وخاصة التمور والحبوب، من أهم السلع المتداولة، مقابل السلع المستوردة مثل السكر والشاي والمنسوجات (زيادة، 1958).

وتشير هذه التحولات إلى أن الإدارة الفرنسية اتجهت إلى تنظيم النشاط التجاري القائم وربط جزء منه بشبكة المصالح الاقتصادية الفرنسية، دون أن يؤدي ذلك إلى بناء اقتصاد تجاري مستقل أو إلى استعادة فزان دورها التاريخي مركزًا رئيسيًا للتجارة الصحراوية. فقد شهدت المبادلات التجارية بعض مظاهر النشاط، واستمرت العلاقات التجارية مع الأقاليم الليبية والمناطق المجاورة، إلا أن ذلك لم يصاحبه تنويع كبير في الإنتاج المحلي.

وبذلك يمكن القول إن التحول التجاري في فزان خلال الفترة (1943–1951م) تمثل أساسًا في تغير اتجاهات التجارة وطرق تنظيمها، أكثر من كونه تحولًا اقتصاديًا شاملًا؛ إذ تراجعت تجارة العبور التقليدية، في حين ازدادت أهمية تجارة المنتجات المحلية والسلع المستوردة المرتبطة بالأسواق الإقليمية، مع تنامي ارتباط جزء من النشاط التجاري بالمجال الاقتصادي الفرنسي.

المبحث الرابع: المالية والضرائب والسياسة النقدية في إقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية (1943–1951م)

ارتبط تنظيم الوضع المالي لإقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية بطبيعة الترتيبات الإدارية التي فرضتها السلطات الفرنسية على الإقليم منذ عام 1943م، إذ لم تُدار موارده المالية ضمن إطار مالي محلي مستقل، وإنما أُلحقت ميزانيته بالنظام المالي المرتبط بأقاليم جنوب الجزائر. وقد جعل هذا الترتيب إدارة الإيرادات والنفقات في فزان مرتبطة بالسلطات الفرنسية خارج الإقليم، في وقت لم تكن فيه فزان تمتلك مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على إدارة مواردها بصورة مستقلة. ومن ثم، اتخذ التنظيم المالي الفرنسي طابعًا إداريًا مركزيًا، ارتبطت فيه الموارد المحلية بآليات مالية تخضع للإشراف الفرنسي، مع الاعتماد على الإعانات الخارجية لتغطية العجز الذي لم تكن الإيرادات المحلية قادرة على سدّه.

وبحسب ما أورده التقرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد نص أمر صادر عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في سبتمبر 1943م على إدراج نفقات الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان وإيرادات الإقليم ضمن ميزانية ملحقة بميزانية أقاليم جنوب الجزائر. وشملت هذه الميزانية مرتبات موظفي الإدارة والمصالح القضائية، ونفقات المعونة الطبية والاجتماعية والتعليم، إلى جانب بعض أعمال الطرق والبناء وتوفير التسهيلات المتعلقة بالمياه. كما قُسمت الميزانية إلى ميزانية عادية وأخرى خاصة؛ اعتمدت الأولى على الإيرادات المتأتية من الضرائب والديون المستحقة والجمارك وبيع الطوابع البريدية، في حين ارتبطت الثانية بنفقات التجهيز والمشروعات العامة (الأمم المتحدة، 1950، ص 28).

جدول رقم (3):

ملخص المصروفات والإيرادات في إقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية (1944–1947م) (بالآلاف من الفرنكات الجزائرية) (كيناسيد، 1951، ص 124)

البيان	1944	1945	1946	1947
المصروفات الجارية	2,332	2,964	4,756	22,112
المصروفات الرأسمالية	2,000	4,500	5,146	9,000
إجمالي المصروفات	4,332	7,464	9,902	31,112
الإيرادات الجارية	1,938	6,493	5,102	18,625
الإيرادات الرأسمالية	2,000	4,300	5,146	9,000
إجمالي الإيرادات	3,938	10,793	10,248	27,625
الرصيد	394-	+ 3,329	+ 346	3,487-

ويكشف الجدول عن تفاوت الوضع المالي للإقليم خلال السنوات الأولى من الإدارة الفرنسية؛ إذ سجلت الميزانية عجزًا في بعض السنوات، في حين حققت فائضًا محدودًا في سنوات أخرى، مع اتجاه واضح إلى ارتفاع حجم النفقات خلال الفترة المعروضة. ويشير ذلك إلى أن الموارد المحلية لم تكن كافية بصورة مستقرة لتغطية النفقات العامة، الأمر الذي عزز حاجة الإدارة إلى موارد وإعانات خارجية.

ولم تكن الموارد العادية للإقليم كافية لتغطية نفقاته، فقد بلغ العجز في ميزانية فزان عام 1948م نحو 3,601,904 فرنكات، ثم ارتفع عام 1949م إلى 16,268,099 فرنكًا (الأمم المتحدة، 1950، ص 28). ويعكس ذلك محدودية القاعدة الإيرادية للإقليم واعتماد الإدارة الفرنسية على التمويل الخارجي لتغطية نفقات الجهاز الإداري والخدمات العامة. غير أن هذه الإعانات لا ينبغي تفسيرها بوصفها دليلًا على سياسة تنموية متكاملة؛ إذ ارتبط جزء كبير منها بتغطية النفقات الإدارية والخدمات الأساسية، في حين ظلت المشروعات الاقتصادية محدودة وموجهة أساسًا إلى معالجة احتياجات مباشرة، مثل توفير المياه وتحسين الطرق.

وفي هذا السياق، ارتبطت الميزانية الخاصة ببعض أعمال التجهيز، ولا سيما حفر الآبار وتحسين الطرق وشبكات المياه. وقد ارتفعت نفقاتها بصورة ملحوظة منذ عام 1947م مع تنفيذ برامج لحفر الآبار وتحسين

وسائل المواصلات؛ فانتقلت من مستوى محدود في عام 1946م إلى مستويات أعلى خلال الأعوام اللاحقة، حتى بلغت 16,931,009 فرنكات عام 1949م (الأمم المتحدة، 1950، ص 28). وتكشف هذه الزيادة عن توسع نسبي في الإنفاق على البنية الأساسية، إلا أن طبيعة المشروعات المنفذة تشير إلى أنها استجابت بدرجة كبيرة للحاجات المباشرة للإدارة، ولا سيما توفير المياه وتحسين الاتصال، أكثر من كونها جزءًا من مشروع شامل لإعادة بناء الاقتصاد المحلي.

أما في المجال النقدي، فقد كانت الليرة الإيطالية هي العملة المتداولة في إقليم فزان قبل دخول الإدارة الفرنسية سنة 1943م، غير أن السلطات الفرنسية اتجهت بعد توليها إدارة الإقليم إلى إدخال الفرنك الجزائري بدلًا منها، وبذلك ارتبط النظام النقدي في فزان بالمجال المالي الفرنسي في شمال أفريقيا (بروشين، 1999، ص 275). وتشير البيانات الواردة في تقرير كيناسيد إلى أن الفرنك الجزائري الذي أُدخل إلى فزان كان يعادل الفرنك الفرنسي، في حين حُدد سعر التبادل بفرنك واحد مقابل 2.4 ليرة إيطالية، مع عدم توافر بيانات دقيقة عن كمية العملة المتداولة في الإقليم أو عن الغطاء الذي كان يحتفظ به البنك الجزائري مقابل العملة المصدرة (كيناسيد، 1951، ص 43).

ولم يصاحب هذا التحول إنشاء جهاز مصرفي محلي؛ إذ لم يزاول أي بنك أو فرع مصرفي نشاطه في الإقليم، واقتصرت التسهيلات المالية المتاحة على نظام المدخرات البريدية، الذي استخدم في بعض المعاملات التجارية، كما أتاحت الإدارة قروضًا قصيرة الأجل لمدة سنة لتمويل بعض الاحتياجات الزراعية والغذائية (كيناسيد، 1951، ص 46; Blowers & McLeod, 1952). ويكشف ذلك عن ضعف البنية المصرفية في فزان، إذ اقتصر النشاط المالي على أدوات محدودة لتسيير بعض المعاملات والاحتياجات الأساسية، دون إنشاء مؤسسات مصرفية قادرة على تمويل النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة (الشنقيطي، 1951، ص 128). ومن ثم، فإن إدخال الفرنك الجزائري لم يؤدِّ إلى بناء نظام نقدي أو مصرفي مستقل، بل أسهم في ربط المعاملات المالية للإقليم بالمجال الاقتصادي الفرنسي.

وتتفق هذه الترتيبات المالية مع ما أورده محمد عثمان الصيد في مذكراته، إذ أشار إلى أن السلطات الفرنسية اتبعت سياسة هدفت إلى الحد من صلات فزان بالأقاليم الليبية الأخرى، وفرضت قيودًا على حركة السكان بين فزان وطرابلس وبرقة، في الوقت الذي شجعت فيه الحركة باتجاه تونس والجزائر وتشاد والنيجر (الصيد، 1996، ص 28–29). وتكتسب هذه الشهادة أهمية عند مقارنتها بالترتيبات الإدارية والمالية التي أظهرتها الوثائق الرسمية؛ إذ تكشف المذكرات أثر هذه السياسة في حركة السكان والعلاقات اليومية، بينما توضح الوثائق آليات الارتباط المالي والإداري بالمجال الفرنسي.

أما الضرائب، فقد شكلت أحد المصادر الأساسية لإيرادات الإدارة الفرنسية، إذ أبقت السلطات الفرنسية على عدد من الضرائب التي كانت مفروضة خلال فترة الاحتلال الإيطالي، مع إدخال بعض التعديلات على آليات تحصيلها (زيادة، 1966، ص 139). وارتبط جانب مهم من الإيرادات الضريبية بالنشاط الزراعي، ولا سيما الضرائب المفروضة على بعض المنتجات الزراعية، وفي مقدمتها التمور والحبوب، إلى جانب الرسوم المرتبطة ببعض العمليات التجارية وحركة الاستيراد والتصدير وبيع الحيوانات وتسجيل الوثائق (حمودة وآخرون، د.ت.، ص 63). فبلغت الضريبة على التمور نحو 5.75% من إجمالي المحصول، في حين بلغت على الحبوب نحو 6.5%، كما فرضت ضريبة بنسبة 3% على عمليات الاستيراد والتصدير، إلى جانب رسوم أخرى على بعض المعاملات التجارية (كيناسيد، 1951، ص 46). وتوضح البيانات الآتية تفاوت قيمة الضرائب المحصلة على بعض المنتجات الزراعية خلال سنوات الإدارة الفرنسية:

جدول رقم (4):

قيمة الضرائب المحصلة على الحبوب والتمور في إقليم فزان خلال الإدارة الفرنسية (1944–1949م) (الأمم المتحدة، 1950، ص 29)

السنة	1944	1945	1946	1947	1948	1949
الحبوب	106مليون فرنك	2 مليون فرنك	36 مليون فرنك	/	/	/
التمور	2 مليون فرنك	/	/	/	7086605	2500000 فرنك

وتكشف البيانات عن تفاوت قيمة الضرائب المحصلة من سنة إلى أخرى، وهو تفاوت قد يرتبط بتغير حجم الإنتاج وقيمة المحاصيل. كما تبرز اعتماد الإدارة الفرنسية على النشاط الزراعي بوصفه أحد مصادر الإيرادات المحلية في ظل محدودية الموارد المالية الأخرى. غير أن ارتفاع حصيلة الضرائب لا يعني بالضرورة حدوث نمو اقتصادي أو اتساع حقيقي في القاعدة الإنتاجية؛ فقد يكون مرتبطًا بزيادة اعتماد الإدارة على الموارد المحلية في ظل استمرار عجز الميزانية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل السياسة الضريبية عن الوضع الاقتصادي العام للإقليم؛ فقد كان اقتصاد فزان يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة الواحية والتجارة، في حين أدى تراجع تجارة القوافل وتقلص العلاقات التجارية التقليدية إلى تضييق قاعدة النشاط الاقتصادي (الدناصوري، 1968، ص 46). ولذلك فإن زيادة الاعتماد على الضرائب في ظل محدودية النشاط الإنتاجي قد أضافت عبئًا على السكان، خاصة عندما لم تقابلها استثمارات واسعة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين القدرة الاقتصادية للسكان.

وبالنظر إلى مجمل السياسة المالية والنقدية والضريبية، يتضح أن الإدارة الفرنسية أقامت في فزان نظامًا ماليًا مكّنها من تسيير الجهاز الإداري وتمويل بعض الخدمات والمشروعات، لكنه ظل مرتبطًا بالمجال الفرنسي خارجيًا، سواء من خلال إلحاق الميزانية بأقاليم جنوب الجزائر، أو اعتماد الفرنك الجزائري، أو استمرار الحاجة إلى الإعانات لتغطية العجز. ومن ثم، لم يؤد هذا التنظيم إلى بناء استقلال مالي أو مؤسسات مصرفية محلية قادرة على دعم الاقتصاد، بل ظل النظام المالي في جانب كبير منه أداة لإدارة الإقليم وضمان استمرار النفوذ الفرنسي، أكثر من كونه وسيلة لإحداث تحول اقتصادي مستقل.

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة الإدارة الفرنسية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية في إقليم فزان خلال الفترة (1943–1951م)، وهي مرحلة شهدت انتقال الإقليم من الاحتلال الإيطالي إلى الإدارة الفرنسية في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية والتحولات التي عرفتها منطقة الصحراء الكبرى. وقد سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة السياسة الاقتصادية الفرنسية، وبيان أثرها في القطاعات الإنتاجية والتجارية والمالية، ومدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية أو بالأهداف الاستراتيجية للإدارة الفرنسية.

أظهرت الدراسة أن الإدارة الفرنسية لم تتعامل مع اقتصاد فزان بوصفه مجالًا للتنمية الاقتصادية المستقلة، وإنما عملت على إعادة تنظيمه بما يتوافق مع متطلبات إدارة الإقليم ومصالحها الاستراتيجية في شمال أفريقيا. وقد انعكس ذلك على مختلف القطاعات، حيث ظلت الزراعة الواحاتية والرعي والتجارة المحدودة تمثل الأساس الاقتصادي للسكان، في حين بقيت محاولات التطوير الزراعي والحرفي محدودة ولم تؤدِّ إلى تحول بنيوي في الاقتصاد المحلي.

كما كشفت الدراسة أن السياسة التجارية والمالية والنقدية الفرنسية أسهمت في إعادة توجيه علاقات فزان الاقتصادية نحو المجال الفرنسي، ولاسيما الجزائر، من خلال التحكم في حركة التجارة وتنظيم النظام النقدي وربط الموارد المالية بالإدارة الفرنسية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق قدر من التنظيم الإداري والاستقرار المالي، لكنه في الوقت نفسه حدّ من استقلالية الاقتصاد الفزاني وأضعف ارتباطه الطبيعي ببقية الأقاليم الليبية.

وعليه، يمكن القول إن إعادة تشكيل البنية الاقتصادية لفزان خلال الإدارة الفرنسية كانت ذات طابع تنظيمي وإداري أكثر من كونها مشروعًا تنمويًا شاملًا؛ إذ نجحت فرنسا في إدارة الاقتصاد المحلي وربطه بمنظومتها الاستعمارية، لكنها لم تنجح في إحداث تحول اقتصادي حقيقي يغير طبيعة البنية الإنتاجية للإقليم حتى نهاية إدارتها عام 1951م.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- ظل اقتصاد فزان خلال فترة الإدارة الفرنسية اقتصادًا تقليديًا يعتمد أساسًا على الزراعة الواحاتية والرعي والتجارة المحدودة، مع تراجع أهمية تجارة القوافل نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة.

- اتجهت السياسة الاقتصادية الفرنسية إلى إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي بما يخدم أهداف الإدارة والسيطرة، أكثر من توجهها نحو بناء اقتصاد مستقل أو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
- اقتصرت إجراءات تطوير الزراعة على تحسينات محدودة، مثل الاهتمام بمصادر المياه وبعض وسائل الري، دون أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية كبرى أو تغيير طبيعة النشاط الزراعي التقليدي.
- بقي النشاط الصناعي والحرفي محدودًا، واقتصر بصورة أساسية على الحرف التقليدية والورش الصغيرة، دون ظهور قاعدة صناعية حديثة داخل الإقليم.
- أسهمت السياسة التجارية الفرنسية في إعادة توجيه حركة المبادلات الاقتصادية نحو الجزائر وتونس، مما أدى إلى تراجع بعض الروابط التجارية التقليدية بين فزان وبقية الأقاليم الليبية.
- أدى اعتماد الفرنك الجزائري وربط النظام المالي بالإدارة الفرنسية إلى تحقيق استقرار نقدي نسبي، لكنه عزز ارتباط الاقتصاد الفزاني بالمجال الاستعماري الفرنسي وحدّ من تطور مؤسسات مالية محلية.
- كشفت دراسة النظام الضريبي والمالي أن الإدارة الفرنسية اعتمدت على الموارد المحلية في تمويل جانب من نفقاتها، مع استمرار اعتماد الإقليم على الدعم الخارجي بسبب ضعف موارده الذاتية.
- اتسمت السياسة الاقتصادية الفرنسية بطابع وظيفي استعماري؛ إذ ارتبطت إجراءاتها الاقتصادية بأهداف السيطرة والإدارة أكثر من ارتباطها بمشروع تنمية طويلة المدى.

التوصيات

يوصي البحث بما يلي:

- ضرورة توسيع الدراسات التاريخية الاقتصادية المتعلقة بإقليم فزان، خاصة خلال مرحلة الإدارة الفرنسية، لسد النقص في الدراسات المتخصصة.
- إجراء دراسات مقارنة بين الأقاليم الليبية الثلاثة (فزان، طرابلس، برقة) خلال الفترة الاستعمارية، للكشف عن اختلاف السياسات وتأثيراتها الاقتصادية.
- دراسة الآثار الممتدة للسياسات الاقتصادية الاستعمارية على تطور جنوب ليبيا بعد الاستقلال.
- تعزيز الدراسات التي تتناول التاريخ الاقتصادي للاستعمار من منظور تحليلي نقدي، يوازن بين الإجراءات التنظيمية المحدودة وأهداف السيطرة السياسية والاقتصادية.

المراجع

أولًا: الوثائق والتقارير الرسمية

- الأمم المتحدة. (1950). تقرير الحكومة الفرنسية السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إدارة إقليم فزان. مطبعة الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة. (1951). تقرير عام عن الاقتصاد الليبي. بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية إلى ليبيا.
- اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. (1943، سبتمبر). الأمر الصادر بشأن تنظيم ميزانية إقليم فزان وإدراجها ضمن ميزانية أقاليم جنوب الجزائر. الأرشيف الوطني الفرنسي.
- قيادة القوات الإيطالية بمدينة غات. (1939، 8 مارس). تقرير القائد العسكري الإيطالي بمدينة غات إلى الوالي العام الإيطالي في ليبيا بشأن إقليم فزان [وثيقة رسمية]. الأرشيف التاريخي الليبي.
- كيناسيد، هـ. ل. (1951). تقرير عام عن الاقتصاد الليبي. بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية لليبيا.
- Gouvernement Général de l’Algérie, Ministère de l’Intérieur. (1946, December 13). Situation au Fezzan (Réf. dépêche n° 298). Archives Nationales d'Outre-Mer.
- Ministère des Affaires Étrangères. (1947, February 28). Rapport de l’Ambassadeur de France, Gouverneur Général de l’Algérie, sur la Conférence interministérielle sur le statut du Fezzan (Dossier n° 35, Doc. n° 46, K166-3). Archives du Ministère des Affaires Étrangères (A.M.A.E.).

ثانيًا: الكتب العربية والمترجمة

- إدريان بليت. (2020). استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار (محمد زاهي بشير المغيربي، مترجم؛ ج. 1). دار الكتب الوطنية.
- بروشين، ن. إ. (1988). تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 (عماد حاتم، مترجم؛ سلسلة الدراسات المترجمة - 11). منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- بروشين، ن. إ. (1999). تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 (عماد الدين غانم، مترجم). دار الكتب الوطنية المتحدة.

- بيشون، ج. (1991). المسألة الليبية في تسوية السلام (علي ضوى، مترجم؛ ط. 1). مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- الحجاجي، س. ع. (1989). ليبيا الجديدة (ط. 1). منشورات مجمع الفاتح للجامعات.
- الدناصوري، ج. ا. (1967). جغرافية فزان: دراسة في الجغرافية المنهجية والإقليمية. دار النهضة العربية.
- ديغول، ش. (1964). مذكرات شارل ديغول (خيري حمادي، مترجم؛ ج. 1). مكتبة المنار.
- زيادة، ن. (1966). ليبيا سنة 1948: وثيقة رسمية. منشورات كلية العلوم والآداب.
- الشنقيطي، م. (1951). قضية ليبيا. مكتبة النهضة المصرية.
- الصيد، م. ع. (1996). محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات محمد عثمان الصيد (إعداد طلحة جبريل). دار الشروق.
- تشايجي، ع. (1993). الصراع التركي–الفرنسي في الصحراء الكبرى (علي إعزازي، مترجم؛ محمد الأسطى، مراجع). مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- حمودة، ن. د. ع.، وآخرون. (د.ت.). دراسة تاريخية انتقادية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا. الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية.

ثالثًا: الدراسات والكتب الأجنبية

- Despois, J. (1946). Mission scientifique du Fezzan (1944–1945): Tome III. Géographie humaine. Institut de Recherches Sahariennes de l'Université d'Alger.

رابعًا: المقالات والأبحاث

- الأحمر، م. (2009). فزان كما شاهده الفرنسيون غداة الاحتلال. في التاريخ المجهول: العلاقات الليبية الفرنسية في فزان (1943–1956م) [أعمال ندوة فزان]. معهد البحوث المغاربية المعاصرة والمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.
- الحنديري، س. ع. (2018). الأطماع الفرنسية في الجنوب الليبي أثناء الحرب العالمية الثانية. المجلة الجامعة ـ جامعة الزاوية، 20(1)، 63–80.
- دوني، ب. ن. (2009). فرنسا في فزان: الرهانات والاستراتيجيات الاجتماعية والإقليمية. في التاريخ المجهول: العلاقات الليبية الفرنسية في فزان (1943–1956م) [أعمال ندوة فزان]. معهد البحوث المغاربية المعاصرة والمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.
- ريان، م. ر. س. (1989). العلاقات الفرنسية الليبية: احتلال فرنسا لفزان بين 1943–1955م. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 9(35)، 65–88.
- مارتال، أ. (2009). فزان المحظور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي (1835–1943م). في التاريخ المجهول: العلاقات الليبية الفرنسية في فزان (1943–1956م) [أعمال ندوة فزان]. معهد البحوث المغاربية المعاصرة والمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.
- وناس، ا. (2009). الإدارة الفرنسية في فزان وطبيعة علاقاتها بأسرة سيف النصر. في التاريخ المجهول: العلاقات الليبية الفرنسية في فزان (1943–1956م) [أعمال ندوة فزان]. معهد البحوث المغاربية المعاصرة والمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.
- Blowers, G. A., & McLeod, A. N. (1952). Currency unification in Libya. International Monetary Fund Staff Papers, 2(2), 439–467.

خامسًا: الرسائل

- طرزي، ك. ج. ب. (1973). ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي (1943–1952) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- منصور، ح. س. (2003). الاحتلال الفرنسي لفزان (1943–1952م) وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السابع من أبريل.
- Frémeaux, J. (1975). Mémoire sur l'occupation française du Fezzan [Unpublished master's thesis]. Université Paris-Sorbonne.
- Palmieri, T. (2015). Étude comparative de l'administration militaire de l'Italie et de la France au Fezzan libyen: Un cas de modèle colonial en continuité (1930–1951) [Doctoral dissertation, Aix-Marseille Université & Università di Pisa]. Hyper Articles en Ligne (HAL

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.